

قانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤

يربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة

عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يربط حساب ختامى كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للمؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٦٨٦٢٤٨٤١ جنيها (فقط وقدره مائة وثمانية وستون مليوناً وستمائة وأربعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وواحد وأربعون جنيها لا غير) وذلك وفقاً لما يأتى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٤٣١٧٥٢٤١ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وأربعون مليوناً ومائة وخمسة وسبعون ألفاً ومائتان وواحد وأربعون جنيها لا غير) موزعاً على البابين الآتيين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٣٤٤٨٣٢ جنيها .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٤٠٩٠٤٢٨٣ جنيهاً .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامى الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٢٥٤٤٩٦٠٠ جنيهاً (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون مليوناً وأربعمائة وتسعة وأربعون ألفاً وستمائة جنيهاً لا غير) موزعاً على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٨٦٧٤١٧٥ جنيهاً .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١١٦٧٧٥٤٢٥ جنيهاً .

ثالثا: الإيرادات الجارية:

يربط حساب ختامى الإيرادات الجارية بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ٤٣١٧٥٢٤١ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وأربعون مليوناً ومائة وخمسة وسبعون ألفاً ومائتان وواحد وأربعون جنيهاً لا غير) .

رابعا: الإيرادات الرأسمالية:

يربط حساب ختامى الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١٢٥٤٤٩٦٠٠ جنيهاً (فقط وقدره مائة وخمسة وعشرون مليوناً وأربعمائة وتسعة وأربعون ألفاً وستمائة جنيهاً لا غير) موزعا على البابين الآتيين :

(أ) الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٧٥٩٥٢٨٧٨ جنيهاً .

(ب) الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٤٩٤٩٦٧٢٢ جنيهاً .

(المادة الثانية)

تعديل اعتمادات الباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بموازنة المؤسسة العلاجية بمحافظة القاهرة عن السنة المالية ٩١ / ١٩٩٢ بمبلغ ١١٢٦٨٤٠٩ جنيهاً (فقط وقدره أحد عشر مليوناً ومائتان وثمانية وستون ألفاً وأربعمائة وتسعة جنيهاً لا غير) وذلك لمواجهة الزيادات التى وقعت بالباب الثانى - النفقات الجارية والتحويلات الجارية وذلك مقابل خفض اعتمادات الباب الأول - الأجور بمبلغ ٤٥١٦٨ جنيهاً وزيادة بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية (عجز مرحل) بمبلغ ١١٢٢٣٢٤١ جنيهاً وفقاً لما أسفرت عنه الحسابات الختامية للهيئة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م .

(حسنى مبارك)